أثر قيمة التعليم وعمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادي المصري

حمدي عبد العظيم عبد اللطيف
أكاديمية السادات للعلوم الادارية ـ القاهرة

مقدمة

يؤثر التعليم (نوعية وعددا أو كفاءة) على اختيار الأفراد لنوع النشاط الذى يمتهنونه، وعلى درجة الدقة والكفاءة فى أداء النشاط الاقتصادى للأفراد. وتلعب القيم الاجتماعية لمجتمع ما دورا هاما فى التأثير على نوع التعليم المفضل لدى أغلبية الشعب. اذ نجد بعض المجتمعات التى ينظر أفرادها الى المهن الفنية أو الحرفية نظرة مجافية للإحترام والتقدير فى الوقت الذى يتعاظم فيه احترامهم للمهن الكتابية والادارية بصرف النظر عن ارتفاع أو انخفاض العائد المادى الذى توفره كل مهنة. وتبعا للنظرة الاجتماعية للعمل يتجه الأفراد بدورهم الى الاقبال على نوع التعليم الذى يكفل لهم بعد التخرج الحصول على المهنة المفضلة والمحترمة من وجهة نظر القيم السائدة فى المجتمع. فالمجتمع الذى يحترم أصحاب الياقات البيضاء يقبل أفراده على التعليم المتوسط والعالى النظرى وينخفض اقبالهم على التعليم الفنى وان ارتفع عائده المادى فى كثير من الدول النامية. ولعلنا نجد صورة عكسية لما هو عليه الحال فى الدول النامية والمتخلفة واذا ما نظرنا الى الأوضاع فى المجتمعات الصناعية المتقدمة حيث توجد القيم الاجتماعية التى تشجع الأفراد على تفضيل التعليم الفنى بصفة عامة. وبذلك يمكن توقع توافر معروض مناسب من القوة العاملة الفنية اللازمة لادارة المؤسسات ودفع عجلة النشاط الاقتصادى. وفى مثل هذه المجتمعات المتقدمة لا يوجد تناقض بين المعروض المتوفر من الأيدى العاملة وطلب المؤسسات من مختلف التخصصات اللازمة لأداء النشاط الاقتصادى ولا تكون هناك حاجة لاستخدام التدريب كوسيلة لإكساب الأفراد مهارات مخالفة تماما لما حصلوه من تعليم قبل التخرج من

المدارس والجامعات. وعلى النقيض مما سبق نجد عدم توافق بين المعروض من الأيدى العاملة والطلب على خدماتهم فى كثير من الدول النامية والمتخلفة ومن ثم تجىء أهمية التدريب التحويلى لمحاولة توفير عمالة لديها مهارات تتناسب مع حاجة مختلف المؤسسات والتغلب على مشكلة البطالة السافرة والمقنعة.

وهناك بعض المجتمعات التى لا تشجع قيمها الاجتماعية السائدة تعليم الفتيات كما تعارض خروج المرأة الى العمل بصفة عامة بصرف النظر عن مدى حاجة النشاط الاقتصادى وظروف التنمية الاقتصادية الى خدمات النساء. وقد توجد فى بعض المؤسسات من القيم الاجتماعية التى تحكم مساهمة المرأة فى عمل دون عمل أو حرفة دون حرفة أو ترفض عمل المرأة كلية وان كانت القيم الاجتماعية للمجتمع ككل لاتعارض مثل هذا العمل. مثال ذلك عزوف بعض البنوك والشركات عن تعيين عمالة جديدة من النساء أو الفتيات فى مصر حاليا. ويرجع ذلك بالطبع الى ضعف التقدير الاجتماعى لجهد المرأة والى ظروفها الأنثوية والتزاماتها الأسرية وما يترتب عليها من آثار على درجة أداء العمل والمواظبة.. الخ.

وقد تبين من احدى الدراسات الحديثة أن هناك تفاوتا فى نسبة مساهمة المرأة المتزوجة في قوة العمل الاجمالية بالولايات المتحدة الأمريكية تبعا لنوع تعليم وثقافة دولة المنشأ. اذ ترتفع درجة مساهمة المرأة الأمريكية التى من أصل ألمانى أو انجليزى أو يابانى أو فلبينى أو كوبى. بينما تنخفض مساهمة المرأة الأمريكية التى من أصل ايطالى عن بقية النساء اللاتى من أصل أوربى أبيض. وكذلك بالنسبة للمرأة التى من أصل بورتوريكى التى يقل معدل مساهمتها فى قوة العمل عن بقية النساء الأمريكيات اللاتى من أصل أسبانى (Reimers, 1985: 251 - 255).

وهناك من الاقتصاديين من ينظر الى التعليم والثقافة نظرته الى رأس المال ويطلق عليه في هذه الحالة « رأس المال البشرى ». ويعلل ارتفاع معدل عائد التعليم بالنسبة للجيل الثانى من اليهود المهاجرين الى الولايات المتحدة الأمريكية بمقومات الثقافة اليهودية التى تدفع اليهودى الى الحرص على الحصول على أعلى عائد على رأس المال البشرى من كل دولار يستثمر. وربما يعود ما سبق الى المقومات الثقافية التى تحث اليهود على بذل أكبر جهد انتاجى فى سوق العمل من خلال رأس المال البشرى الكامن فى شخصياتهم (Reimers, 1985: 256 - 261) ومع ذلك فلا بد من دراسة وتحليل العوامل المتعلقة بالتعليم والثقافة والجنس وآثارها الاقتصادية والاجتماعية فى كل جيل على حدة بدلا من التسليم بما يسمى « الداروينية الجديدة » التى بناء عليها ينحصر تفسير كل الانجازات الجيدة أو السيئة فى مدى كفاءة الثقافة والتراث الخاص بالأجيال السابقة (Steinberg, 1981 : 77-81).

وتشير الدراسات التى أجريت لمحاولة تفسير وجود فجوة كبيرة بين أجر الرجل وأجر

المرأة واختلاف الدخول لدى كل منهم فى الولايات المتحدة الأمريكية الى أنه بافتراض ثبات أثر التعليم والتدريب والخبرات فان انخفاض أجور ودخول النساء عن مثليتها بالنسبة للرجال يرجع الى القيم الاجتماعية التى تنظر الى الأنثى كعنصر مساعد للرجل فى المنزل وفى الحياة بصفة عامة وهو ما ينطوى على تفرقة عنصرية تحميها التشريعات الوضعية. وبطبيعة الحال يؤثر كل ذلك على المعروض من الأيدي العاملة من النساء فى سوق العمل مثلما يؤثر على جانب الطلب على عمل المرأة أيضا (Corcoran & Courant, 1985)وقد أمكن بواسطة احدى الدراسات تقدير معدل فروق الأجر الناشيء عن الجنس بالنسبة للعاملين بجامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٨٢) بنحو ٦و٦٪ مع أرتفاع معنوية العلاقة الرياضية، (Megdal & Ransom, 1985 : 274)

وفيما يتعلق بالعائد الاجتماعى للتعليم فى كل من الدول النامية والدول المتقدمة أوضحت دراسة لأحد خبراء البنك الدولى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى للأفراد كلما انخفض معدل العائد الاجتماعى للتعليم كاستثمار وهو ما يعنى أهمية العناية بالتعليم الابتدائى. كما يرتفع معدل العائد الاجتماعى لهذا النوع من التعليم فى الدول النامية عنه فى الدول المتقدمة. اذ يبلغ ذلك المعدل نحو ٨٢٪ فى فنزويلا ونحو ٦٦٪ فى أوغندا، ونحو ٥١٪ فى المغرب بينما يبلغ المعدل نحو ٦٪ فقط فى اليابان، ونحو ٥٪ فى كوريا الجنوبية، ونحو ٥٪ فى اليونان. ويلاحظ نفس الاتجاهات بالنسبة للتعليم الثانوى والتعليم العالى أيضا. (Psacharopoulos, 1982)

وتقرر دراسة أخرى للبنك الدولى أنه لا ثقافة، ولا تراث بدون تعليم بمعنى أن التعليم لا يطلب لذاته فى مختلف الدول وانما لمعاونة الدول على اكتشاف تراثها وحضارتها وفهم القيم الاجتماعية والدينية والثقافية وتأصيلها وتدوين ما لم يدون منها، فضلا عن استمرار تدفق المعرفة عبر الأجيال وتفسير الأسباب الكامنة وراء سلبيات أو ايجابيات مختلف الأفكار المتعلقة بالتكنولوجيا، والعقيدة، والسياسة. . . (Habte, 1982 : 23).

وهكذا ندرك من كل ما سبق ذكره أن القيم الاجتماعية لعمل المرأة، والقيم الثقافية الناتجة عن التعليم ونظرة تلك القيم الى نوع التعليم والى نوع العمل يترك آثارا اقتصادية واجتماعية هامة على معدلات التنمية الاقتصادية، ومعدل العائد الاجتماعى للاستثمار فى التعليم، والعائد أو الدخل النقدى وتفاوت الدخول تبعا للجنس ولنوع المهارة المكتسبة من التعليم ومدى توافقها مع متطلبات انجاز الأعمال المختلفة ومن ثم التأثير على حسن أو كفاءة ادارة المؤسسات.

ونحاول فى هذه الدراسة التعرف على أثر نظرة المجتمع الى التعليم والى عمل المرأة على النشاط الاقتصادى فى مصر فى ضوء اعتبارات كفاءة ادارة المؤسسات وحسن تخصيص الموارد الاقتصادية فيها. ونعالج هذا الموضوع من خلال الحديث عن :

● أثر قيمة التعليم على نوع النشاط الاقتصادى فى مصر.
● أثر قيمة عمل المرأة على نوع النشاط الاقتصادى فى مصر.

أثر القيمة الاجتماعية للتعليم على نوع النشاط الاقتصادى وإدارة المؤسسات

نتناول هنا دراسة العلاقة بين نوع التعليم ونوع النشاط الاقتصادى وادارة المؤسسات خلال السنوات العشر الأخيرة. ولذلك فاننا سوف نتعرض لتوزيع سكان مصر وفقا للحالة التعليمية كما سجلها التعداد العام للسكان والاسكان عام ١٩٧٦، كما نوضح توزيع الخريجين بين الكليات النظرية والكليات العملية وكذلك الناجحين فى التعليم الثانوى العام والفنى ونسبة كل منهم الى اجمالى الخريجين من التعليم الثانوى أو المتوسط. ونتعرض بالتحليل لتوزيع السكان طبقا لنوع النشاط الاقتصادى بصفة عامة، وكذا توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا ـ توزيع السكان وفقا للحالة التعليمية : يشتمل الجدول رقم (١) على توزيع السكان وفقا للتعليم الحاصل عليه الأفراد طبقا لبيانات التعداد العام للسكان والاسكان الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٧٦. ويشمل الأفراد الذين تبلغ أعمارهم عشر سنوات فأكثر.

جدول رقم (١)
توزيع سكان مصر حسب الحالة التعليمية عام ١٩٧٦ (نسب مئوية)

الحالة التعليمية	النسبة(٪)	الحالة التعليمية	النسبة(٪)
أمى	٥٦,٢	الدرجة الجامعية الأولى وما يعادلها.	٢,١
يقرأ ويكتب	٢٠,٦	دبلوم عالى ممتاز	,٠٣
ابتدائى	٧,٩	ماجستير	,٠٢
مؤهل أقل من المتوسط	٥,٠	دكتوراه	,٠٣
مؤهل متوسط	٦,-	غير مبين	١,٨
مؤهل فوق المتوسط وأقل من جامعى	٠,٣		
		الجملة	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ الصادر فى يونيو ١٩٨٤.

من جدول رقم (١) يتضح ما يلى :

١ ـ باستبعاد الاميين ومن يقرءون ويكتبون نجد أن الحاصلين على مؤهل ابتدائى تبلغ نسبتهم نحو ٣٧٪ من جملة المتعلمين فى مصر (مع استبعاد غير المبين أيضا)، وتبلغ نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط ٢٣,٦٪. بينما تبلغ نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة نحو ٢٩,٤٪. أما الحاصلين على مؤهلات عليا ودبلومات وماجستير ودكتوراه فتصل نسبتهم الى ١٠٪ من اجمالى الحاصلين على مؤهلات علمية مختلفة.

وتوضح المؤشرات السابقة ارتفاع نسبة الحاصلين على الشهادة الابتدائية ويتجهون الى مجالات العمل المختلفة دون تكملة تعليمهم. وذلك فضلا عن ارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة وأقل من المتوسطة دون تكملة التعليم الجامعى ـ رغم مجانية التعليم منذ عام ١٩٥٢ ـ ولا يخفى ضآلة نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية عليا مختلفة. ويمكن تفسير تلك الظاهرة بالأسباب الاقتصادية التى تجعل الأفراد يعزفون عن تحمل نفقة فرصة بديلة وحاجة الأسر العاملة فى الزراعة والحرفيين الى مساعدة الأبناء فى العمل وتوفير دخل أضافى للأسرة بدلا من تحمل نفقات تتطلبها المواظبة على التعليم كمصاريف الدروس الخصوصية وبعض الكتب والكراسات والملابس ونفقات الاغتراب فى حالة عدم توفر مدرسة اعدادية أو ثانوية أو جامعة فى القرية أو المدينة أو المحافظة. ولا ننكر أنه قد حدث تغير لا يستهان به بعد عام ١٩٧٦ نتيجة التوسع فى انشاء الجامعات الاقليمية والمدارس الاعدادية والثانوية بالمراكز والمدن الا أن الجهاز المنوط بالاحصاء فى مصر لم يجر بعد أية تعدادات تالية للتعداد المشار اليه.

٢ ـ رغم أن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة الا أنها تتميز بالانخفاض كثيرا بالمقارنة بما كانت عليه فى تعداد ١٩٦٦، اذ بلغت فى ذلك التعداد نحو ٨٠٪. ويعكس هذا التغير وجود نظرة اجتماعية جديدة محابية أو متحيزة للتعليم بصفة عامة بصرف النظر عما يدره من عوائد مادية ضئيلة بالمقارنة بدخول غير المتعليمن من أرباب الحرف والعمال والصناع والتجار... الخ. ويرجع ذلك الى ارتفاع معدل تشغيل الخريجين بالحكومة والقطاع العام واكتسابهم نوعا من السلطة المستمدة من سلطة الحكومة السيادية فى تعاملهم مع الجمهور وزيادة احترام قيم المجتمع لأصحاب الياقات البيضاء.

ثانيا : التعليم النظرى والتعليم الفنى : لا تزال المؤشرات الاحصائية تؤكد ارتفاع درجة تقدير المجتمع للعمل الكتابى أو الادارى ومن ثم نجد ظاهرة تزايد الاقبال على الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة والكليات الجامعية النظرية كالآداب والحقوق والتجارة والاقتصاد واللغات.. الخ بينما تنخفض نسبة الدارسين بالمدارس الثانوية الفنية الزراعية

والصناعية ونسبة الدارسين بالكليات العملية كالهندسة والطب والعلوم والزراعة والتكنولوجيا. . . الخ.

وتجدر الاشارة كذلك الى ارتفاع نسبة الفتيات الدارسات بالمدارس الثانوية النظرية والكليات الجامعية النظرية الى اجمالى الطلاب والطالبات بتلك المدارس والكليات وذلك بسبب الطبيعة الانثوية للفتاة المصرية التى لا تقبل على أداء المهن التى تحتاج الى جهد فنى أو معملى أو تتطلب النزول الى المواقع الميدانية للعمل وتفضيل العمل المكتبى والادارى ومجالات رعاية الأطفال بالمدارس أو العناية بالمرضى فى المستشفيات. . . الخ. ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع الطلاب بين التعليم النظرى والتعليم الفنى.

جدول رقم (٢)

توزيع الطلاب بين التعليم الفنى والتعليم النظرى (نسبة مئوية)

البيان	السنة								
	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
ثانوى عام	٤٩,٧	٤٨,٩	٤٩,٣	٤٩,١	٤٧,٧	٤٦,٣	٤٣,٩	٤١,٩	٤١,٣
ثانوى فنى	٥٠,٣	٥١,١	٥٠,٧	٥٠,٩	٥٢,٣	٥٣,٧	٥٦,١	٥٨,١	٥٨,٧
كليات جامعية نظرية	٥٩,٩	٥٧,٤	٦١,٤	٦٠,١	٦٣,٧	٦٠,١	٦٢,٢	٦٥,٣	٦٩,٩
كليات جامعية عملية	٤٠,١	٤٢,٦	٣٨,٦	٣٩,٩	٣٦,٣	٣٩,٩	٣٧,٨	٣٤,٧	٣٠,١

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى (١٩٥٢ ـ ١٩٧٩) والكتاب الاحصائى السنوى (١٩٥٢ ـ ١٩٨٣).

ويتضح من جدول رقم (٢) ما يلى :

١ ـ تعتبر نسبة الطلاب الدارسين بالمدارس الثانوية العامة « تعليم نظري الى أجمالي طلاب المرحلة الثانوية مرتفعة. اذ تراوحت بين ٤١,٣٪ عام ٨٢ / ٨٣ ٤٩,٩٪ عام ١٩٧٥/٧٤. ورغم الاتجاه النزولى لهذه النسبة وما صاحبه من اتجاه تصاعدى فى نسبة طلاب الثانوى الفنى الى اجمالى الطلاب فانها ما تزال مرتفعة بالنظر الى متطلبات تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تتجه الى اعطاء دفعة قوية للقطاعات السلعية التى تتطلب عمالة فنية على درجة عالية من المهارة. كما أن النسبة المشار اليها تعتبر كذلك مرتفعة بالنظر الى ما هو عليه الحال فى بعض الدول المتقدمة والنامية على السواء.

٢ ـ نسبة الطلاب الدارسين بالكليات النظرية الى اجمالى الطلاب تعتبر مرتفعة أيضا. اذ تراوحت بين ٥٧,٤٪ عام ٧٦/٧٥، ونحو ٧٠٪ عام ٨٣/٨٢. وفى المقابل تنخفض نسبة الدارسين بالكليات العملية خلال فترة الدراسة فضلا عن الاتجاه

النزولى لتلك النسبة حتى بلغت نحو ١,٣٠٪ فقط عام ٨٣/٨٢ مقابل ١,٤٠٪ عام ٧٤/١٩٧٥.

ويلاحظ أن نسبة الناجحين فى الثانوية العامة والمقبولين بالجامعات بصفة عامة تعتبر مرتفعة أيضا حيث تبلغ نحو ٨٣,٣٪ عام ٨٣/٨٢. بينما تبلغ هذه النسبة نحو ١٥٪ فى ايران عام ١٩٨١ ونحو ٣٤٪ فى الهند، ونحو ٢٥٪ فى اليونان فى نفس العام ويتجه الباقى الى سوق العمل. (Finance & Development, 1983: 41).

وهكذا تعكس المؤشرات السابقة ارتفاع درجة التقدير الاجتماعى للتعليم الجامعى بصفة عامة والتعليم النظرى بصفة خاصة لارتباط ذلك بالتقدير الأدبى لحملة الشهادات وأعمال (أصحاب الياقات البيضاء) مع ضعف التقدير الأدبى أو الاجتماعى للعمل الفنى (عمل أصحاب الياقات الزرقاء). كما أن درجة تفضيل المجتمع للتعليم النظرى فى الجامعات تفوق مثيلتها فيما يتعلق بالتعليم الثانوى النظرى رغم ارتفاع العائد الاجتماعى للتعليم الثانوى عن العائد الاجتماعى للتعليم الجامعى كما أشارت الى ذلك دراسات البنك الدولى المشار اليها فى الصفحات السابقة.

ثالثا : العلاقة بين التعليم ونوع النشاط الاقتصادى فى مصر : تشير بعض دراسات البنك الدولى الى أنه كلما ارتفع مستوى التعليم بصفة عامة فى الدول النامية والدول المتقدمة كلما زادت فرصة الحصول على عمل، وكلما ارتفع مقدار العائد المادى والأدبى الذى يحصل عليه الأفراد. وتذكر احدى الدراسات أن نسبة العائد الذى يحصل عليه الأفراد الحاصلين على شهادات جامعية الى العائد الذى يحصل عليه الحاصلون على الشهادة الابتدائية نحو ١,٩ الى ١ فى غانا، ونحو ٧,٧ الى ١ فى ماليزيا، ونحو ٢,٢ الى ١ فى الفلبين وذلك خلال حقبة السبعينات. ومن دراسة أخرى اتضح أن انتاجية الفلاح الذى يقضى أربع سنوات فى الدراسة الاعدادية ترتفع فى المتوسط بنسبة ٧,٤٪ (مع ثبات العوامل الأخرى) (Psacharopoulos, 1982:40)وتؤكد هذه النتائج أن هناك علاقة وثيقة بين مستوى التعليم، وفرصة الحصول على عمل يعطى عائدا مرتفعا من ناحية، وبين مستوى التعليم ونوع النشاط الاقتصادى من ناحية أخرى. وذلك بأفتراض وجود علاقة قوية بين نوع المهنة ونوع النشاط الاقتصادى بصفة عامة.

ويوضح الجدول رقم (٣) توزيع القوة العاملة فى مصر وفقا لنوع المهنة التى يؤديها كل فرد وفقا لثمانية أنواع استقر عليها العمل فى التعداد العام للسكان والاسكان الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ١٩٧٦. ويتميز تصنيف الجهاز لأنواع المهن بابراز ما اذا كانت المهنة فنية أم ادارية أم كتابية أم خدمات... الخ. غير أنه يعاب على ذلك التصنيف باشتماله على مهن غير معروفة لعدد يزيد على نصف مليون عامل، ورغم ذلك فانه يفى بالغرض المطلوب من الدراسة والتحليل الى حد كبير.

جدول رقم (٣)
توزيع القوة العاملة حسب المهنة (تعداد عام ١٩٧٦ ـ نسبة مئوية)

البيان	مهن فنية وعلمية	اداريون	كتابيون	بائعون	عمال خدمات	عمال زراعة وصيد	عمال انتاج وسائقون وعتالون	غير مبين
النسبة ٪	٧,٥	١,١	٧,٥	٦,٥	٨,٥	٤١,٨	٢١,٣	٥,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى ـ ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ الصادر فى يونيو ١٩٨٤ .

يستفاد من جدول رقم (٣) ارتفاع نسبة العاملين بالزراعة وصيد البر والبحر يليها نسبة عمال الانتاج والفعلة والعتالين وعمال تشغيل وسائل النقل . ويرجع ذلك الى ارتفاع نسبة الأمية كما سبق الاشارة الى ذكرها فى الصفحات السابقة .

واذا ما استبعدنا عمال الزراعة والصيد وعمال الانتاج والعتالين والفعلة والسائقين وكذلك عمال الخدمات والبائعين من اجمالى القوة العاملة لارتباط تلك المهن بغير الحاصلين على شهادات دراسية فاننا نجد أن نسبة العاملين بالمهن الفنية والعملية تبلغ نحو ٤٧,١٪ من اجمالى العاملين الحاصلين على شهادات دراسية . أما نسبة المديرين الاداريين ومديرى الأعمال فتبلغ نحو ٧,١ فقط . بينما تبلغ نسبة الكتبة ومعظمهم من الحاصلين على شهادات أقل من الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس أو الليسانس) نحو ٤٥,٨٪ . ويعنى ما سبق أن نسبة العاملين بأعمال ادارية وكتابية وهم الذين تخرجوا غالبا من مدارس وكليات تعطى تعليما نظريا تبلغ نحو ٥٣٪ من جملة العاملين الحاصلين على شهادات دراسية مختلفة . واذا ما تذكرنا أرقام الجدول رقم (٢) الخاص بتوزيع الطلاب بين التعليم النظرى والتعليم الفنى نستطيع أن ندرك وجود علاقة وثيقة بين هيكل التعليم فى مصر ونوع المهن التى يؤديها الأفراد مثلما توجد علاقة وثيقة بين نسبة الأمية ونسبة المشتغلين بأعمال يدوية وخدمات لا يتطلب أداؤها الحصول على أى مؤهل دراسى .

ولكى تكتمل الصورة لابد من التعرف على توزيع القوة العاملة فى مصر وفقا لنوع النشاط الاقتصادى . وما يهمنا التعرف عليه فى هذه الدراسة هو الوزن النسبى للأنشطة الاقتصادية المختلفة بصورة اجمالية من حيث ما اذا كانت أنشطة قطاعات سلعية أم أنشطة قطاعات خدمات انتاجية أم أنشطة قطاعات خدمات اجتماعية . ورغم أن كل قطاع من تلك القطاعات يشتمل على عمالة تحمل مؤهلات دراسية مختلفة نظرية وعملية وبدون مؤهل على الاطلاق، الا أنه يمكن القول بصفة عامة أن العمالة الحاصلة على مؤهلات

تعليمية نظرية عادة ما تتجه الى العمل فى قطاعات الخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية على حين يتجه حملة الشهادات الفنية فى القطاعات السلعية المختلفة مثل قطاعات الصناعة والكهرباء والطاقة، والزراعة والبترول والتشييد. والجدول رقم (٤) يوضح نسبة العمالة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤).

جدول رقم (٤)

توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية (نسب مئوية)

السنة / القطاعات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
السلعية (٪)	٦٣,٢	٦٤,-	٦٠,١	٥٩,٣	٥٤,٥	٥٨,٨	٥٦,-	٥٤,٩	٥٤,٤	٥٤,٦
الخدمات الانتاجية(٪)	١٤,٣	١٣,-	١٤,٨	١٥,١	١٤,-	١٥,-	١٥,٨	١٥,٢	١٥,٣	١٥,٣
الخدمات الاجتماعية(٪)	٢٢,٥	٢٣,-	٢٥,١	٢٥,٦	٣١,٥	٢٦,٢	٢٨,٢	٢٩,٩	٣٠,٣	٣٠,١

المصدر : حسبت من بيانات وزارة التخطيط - تقارير متابعة الخطة - سنوات مختلفة.

ويشير جدول رقم (٤) الى ارتفاع نسبة العاملين بالخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية الى اجمالى القوة العاملة فى مصر. اذ تتراوح النسبة بين ٣٦٪ عام ١٩٧٥، ونحو ٤٥,٦٪ عام ٨٣/٨٢. ورغم أن نسبة العمالة فى القطاعات السلعية تعتبر أكثر ارتفاعا الا أن جانبا كبيرا من ارتفاع تلك النسبة يرتبط بارتفاع نسبة الأمية واتجاه غير المتعلمين الى العمل فى مهن يدوية فى مختلف القطاعات السلعية خاصة فى مجالات الزراعة والصناعة والتشييد والبناء... الخ. ويلاحظ أن مؤشرات الاتجاه العام فى الجدول رقم (٤) توضح اتجاه نسبة العمالة السلعية الى الانخفاض التدريجي بعد عام ١٩٧٥ فى الوقت الذى تتجه فيه نسب العمالة فى قطاعات الخدمات المختلفة الى الارتفاع. ويرجع ذلك فى جانب منه الى الهبوط التدريجى فى نسبة الأمية، والى زيادة تفضيل المجتمع للتعليم بصفة عامة وللتعليم النظرى بصفة خاصة.

وتشير احدى الدراسات الى أن مصر تعانى من عجز فى العمالة الفنية يعادل ٢,٢٤٪ عن المعدلات العالمية وهو ما يتطلب تحقيق تناسب بين العمال الفنيين والكوادر الجامعية بحيث يقابل كل مهندس أو أخصائى ٣ فنيين، و٨ من العمال المهرة، و١٥ من العمال نصف المهرة (البرعي، ١٩٨٢: ٥٩). وتجدر الاشارة الى أن استمرار زيادة نسبة عجز العمالة الفنية عن الاحتياجات التى تفرضها خطط التنمية الاقتصادية نتيجة هجرة العمالة الفنية الماهرة وشبه الماهرة الى الدول العربية التى تعطى عائدا ماديا مرتفعا مما يجعل هناك عدم تناسب دائما بين حملة الشهادات المتوسطة والجامعية النظرية، والفنية داخل البلاد ووجود اختلال فى هيكل الأجور حيث يترتب على زيادة المعروض من حملة الشهادات النظرية فى سوق العمل انخفاض أجورهم فى الوقت الذى ترتفع فيه

أجور الحرفيين وأرباب المهن الفنية غير المتعلمين الأمر الذى أصبح يشكل خطورة تتمثل فى تسرب التلاميذ من التعليم الابتدائى ودون الجامعى والالتحاق بالحرف والأعمال اليدوية مرتفعة العائد.

ويلاحظ أن زيادة القيمة الاجتماعية لعمل الحرفيين فى السنوات الأخيرة نتيجة ارتفاع العائد المادى وفرص العمل بالدول العربية البترولية والحصول على دخل مرتفع قد أدى الى تحول كثير من حملة الشهادات المتوسطة والعليا الى العمل فى مهن أو حرف يدوية وفنية قد لا يكون لها أية علاقة بتخصصاتهم أو مؤهلاتهم. كما أدى الوضع السابق الى تدخل الحكومة لتوفير نوع من التدريب التحويلى والى التوسع فى مراكز التدريب المهنى. بيد أننا نعتقد أن تلك الظاهرة انما هى ظاهرة مرحلية لن تدوم طويلا خاصة مع الاتجاهات الانكماشية التى تسود دول النفط العربى على أثر انخفاض أسعار البترول الى نحو ٢٥ دولار للبرميل عام ١٩٨٥ مقابل نحو ٣٢ دولار للبرميل عام ١٩٨٠، واحتمال عودة العمالة المصرية تدريجيا الى مصر. وكذلك لجهود حكومة مصر فى زيادة عدد مراكز التدريب المهنى ومراكز التلمذة الصناعية وبرامج التدريب المختلفة، ومحاولات تحقيق نوع من التغيير فى هيكل التعليم فى مصر بحيث يتناسب عدد الحاصلين على شهادات فنية مع عدد الحاصلين على شهادات نظرية مع العمل على خفض نسبة الأمية باضطراد. وهكذا نستطيع أن نلخص الى أن نظرة المجتمع الى التعليم بأنواعه المختلفة لكونها مستمدة من نظرته الى المهن المختلفة من حيث نوع العمل وما يوفره من عائد مادى وأدبى تؤثر الى حد كبير على توزيع العمالة على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى. ولما كانت نظرة المجتمع الى نوع التعليم تؤثر على المعروض من العمالة الفنية والنظرية فانها تؤثر بالتالى على هيكل العمالة فى مصر طالما أن هناك التزاما من جانب الحكومة بتعيين الخريجين من المدارس الثانوية والجامعات فى الحكومة والقطاع العام وهما يشكلان الجانب الأكبر من الطلب القومى على العمالة المصرية.

أثر النظرة الأجتماعية لعمل المرأة على نوع النشاط الأقتصادى وادارة المؤسسات

نتناول هنا دراسة أبعاد النظرة الأجتماعية لعمل المرأة فى مصر ومدى ما تؤثر به على نوع النشاط الأقتصادى. اذ نتعرض لدراسة نظرة المجتمع الى عمل المرأة والعوامل أو المحددات التى ترد على هذا العمل. كما نوضح أثر تلك النظرة الأجتماعية على مجالات تعليم المرأة باعتباره مؤهلا لنوع المهنة، ثم نتعرف على مدى مشاركة المرأة فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى. ونوضح ما سبق كما يلى :-

أولا - أبعاد النظرة الأجتماعية لعمل المرأة : يمكن حصر ثلاثة أبعاد مختلفة لنظرة المجتمع المصرى الى عمل المرأة وهي بعد ديني، بعد مادى، وبعد اجتماعي :

البعد الديني : وفيما يتعلق بالبعد الدينى نجد أن المجتمع المصرى شأنه شأن كافة المجتمعات الأسلامية العربية والشرقية تلعب العوامل الدينية أثرا كبيرا فى تشكيل القيم

السائدة فيه. كما تؤثر فى تصرفات أفراده وعلاقاتهم الاجتماعية والشخصية. . . الخ. وتؤثر القيم الأسلامية فى مصر على نظرة المجتمع الى عمل المرأة حيث يعتقد الغالبية العظمى من الشعب أنه ما لم توجد أسباب جوهرية تبرر عمل المرأة فأن المنزل هو المسئولية الأولى للمرأة. ويعتبر هذا الاعتقاد متمشيا مع أكثر الآراء ـ والتفسيرات الدينية للقرآن والسنة اعتدالا. اذ أن الدين الاسلامى قد أعفى المرأة من أية التزامات مادية تجاه الأسرة وألزم الزوج وحده بكافة نفقات الزوجة والأسرة بشكل عام. وتقوم النظرة الدينية لعمل المرأة فى حالات الضرورة على أهمية التفرقة بين الأعمال المناسبة للرجال والأعمال التى تعتبر أكثر ملاءمة لطبيعة المرأة الجسمانية والبيولوجية. . . .(Nasr, 1979: 333)

البعد المادى : لما كان الاقتصاد المصرى يعانى من زيادة حدة التضخم سنة بعد أخرى فى ظل عوامل متعددة تؤدى الى وجود قوة شرائية كبيرة تطارد سلع وخدمات محدودة. ومن أمثلة هذه العوامل ما يصاحب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى من ثراء فاحش وأرباح تجارية وأرباح مضاربة فى العقارات والنقد الأجنبى. . . الخ. وذلك فضلا عما يحصل عليه العاملون بالخارج من دخول كبيرة وما يصاحب عملهم بالخارج من نقص فى المعروض من أرباب الحرف المختلفة مما يؤدى الى ارتفاع أجورهم وما يعقب ذلك من ارتفاع مضطرد فى المستوى العام للأسعار المحلية. كما يؤدى لجوء الحكومة بين فترة وأخرى الى تخفيض سعر الصرف الرسمى بحيث يتناسب مع أسعاره فى السوق الحرة وهو ما يجعل عبء الواردات القومية مرتفعا ويساهم فى خلق ضغوط تضخمية فى الاقتصاد المصرى. ونتيجة لما تعانية الأسرة المصرية من غلاء الأسعار فقد أصبح دخل الرجل وحده لا يستطيع الوفاء باحتياجاتها الأمر الذى يتطلب المعاونة المادية من جانب المرأة. ومن ثم فلم يعد عمل المرأة يلقى معارضة من جانب الرجل خاصة بالنسبة لسكان الحضر. بل ان المرأة غير المتعلمة فى الريف المصرى أيضا تعتبر منذ زمن بعيد عنصرا فعالا من خلال مساعدة الزوج فى الحقل ورعاية الماشية وصنع الجبن والخبز والسمن. . . الخ، وان لم تسجل ذلك الاحصائيات الرسمية. وبصفة عامة فان البعد المادى لعمل المرأة فى مصر قد أصبح يتخذ من البعد الدينى ما يبرره. اذ يرى الكثيرون بأن الحاجة الى المال وغلاء الأسعار والاستفادة مما حصلته المرأة من تعليم أو ثقافة لخدمة المجتمع ضرورات تقرها الشريعة الأسلامية مستشهدين فى ذلك بعمل نساء المسلمين فى بعض الحالات أو الظروف المشابهة فى العصر الأسلامي المتقدم وفى عصور الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم أجمعين.

البعد الاجتماعى : يكتسب عمل المرأة فى مصر بعدا اجتماعيا هاما وذلك على أساس أن عنصر استقرار الأسرة والعلاقات الاجتماعية بين أفرادها تتأثر كثيرا بخروج المرأة الى العمل. اذ يعتبر ذلك الخروج انتقاصا من حقوق الأطفال الطبيعية فى عناية الأم بهم ورعايتها لهم خاصة فى المراحل الأولى من العمر بعد الولادة وحتى بعد التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية. كما تتأثر حقوق الرجل على زوجته ايضا بخروجها للعمل من حيث

قدرة المرأة على العناية بالمنزل وتوفير سبل الراحة للزوج والأبناء الأمر الذى أصبح يتطلب الاستعانة بالخادمات والخدم بالنسبة للقادرين ماديا على تحمل أعباء ذلك. وفى حالة عدم الاستطاعة المادية للحصول على الخدم تصاب العلاقات الأسرية بالتوتر حيث لا تسمح بذلك مجموعة القيم والعادات والتقاليد المتوارثة والتى تعطى للرجل حق السيادة والمتابعة والرقابة والمحاسبة على ما يعتبر من واجبات المرأة فى المنزل دون أن يصاحب ذلك قدر مماثل من التعاون والمشاركة والفهم المتبادل لظروف كل طرف والتزاماته وواجباته. ولعل تعليم المرأة وخروجها الى العمل فى مصر يعتبر من أقوى الأسباب التى تؤدى الى ظهور نمط الأسرة النووية واختفاء الأسر الممتدة بشكل تدريجى. ويعاون فى هذا الاتجاه زيادة درجة التحضر والسير فى طريق التصنيع وما يصاحبهما من تغيرات فى العلاقات الأجتماعية بين أفراد الأسرة وما يحدث فيها من تفتت الى أسر نووية وليس الى أسر زواجية تقوم على الارتباط الشخصى الوثيق بين الزوجين وعلى أهمية عملية الاختيار الفردى كأساس لقيام الأسرة الزواجية. (شكرى، ١٩٧٣: ٢ - ٥).

ويرتبط بهذا البعد ظاهرة تضاؤل فرص شغل المرأة للوظائف القيادية بصفة عامة، ووظائف الادارة العليا بصفة خاصة. اذ تبلغ نسبة مساهمة المرأة فى وظائف المديرين الاداريين ومديرى الأعمال نحو ١١٫ من اجمالى العاملين فى تلك الوظائف وفقا للتعداد العام للسكان والاسكان عام ١٩٧٦. ويرجع ذلك الى عدة اسباب هامة من بينها مقاومة الرجل لرئاسة النساء وعزوف النساء عن تحمل أعباء القيادة ومسئولياتها وطغيان شئون المنزل والأسرة على فكر واهتمامات النساء العاملات، وذلك فضلا عن نظرة المرأة الى العمل على أنه مجرد ضمان ضد تقلبات الزمن ومفاجآته غير السارة.

ثانيا - النظرة الاجتماعية لتعليم المرأة المصرية :لقد مضى عصر كانت نظرة المجتمع الى تعليم البنات فى مصر سبة فى الجبين تنأى عنها الأسر الكريمة حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وما تبعها من تحولات اجتماعية هدفت الى التوسع فى تعليم الفتيات فى كل من ريف وحضر البلاد. ومع ازدياد فرص العمل للمرأة تزايد اقبال الفتيات على التعليم للحصول على شهادة دراسية تكون بمثابة جواز المرور الى التعيين فى دواوين الحكومة والقطاع العام. وبطبيعة الحال فقد شجعت الأسر بناتها على السير فى طريق العلم الذى فتحت الحكومة بابه على مصراعيه دون أية مصروفات أو اعباء مادية حتى التعليم الجامعى.

ولما كان الحكومة والقطاع العام يمثلان المحتكر الكبير لسوق العمل ويتم التعيين على أساس التوزيع وفقا لسنة التخرج ومجال التخصص قدر الامكان، فقد اتجهت الفتيات الى الانتظام فى التعليم المتوسط النظرى والجامعى النظرى أيضا باعتباره موصلا الى العمل المكتبى أو الادارى الذى يعتبر أكثر راحة وملائمة لطبيعة وظروف النساء فضلا عن توفيره نفس المزايا المادية للأعمال الفنية فى دواوين الحكومة والقطاع العام.

وقد يكون هناك مجال لدى بعض الأسر المصرية للتفرقة بين التعليم والعمل بالنسبة للمرأة. اذ نجد تفهما فى هذه الحالة لأهمية تعليم الفتاة بصرف النظر عن نوع العمل الذى سوف تؤديه وذلك بالنظر الى أثر تعليم الفتاة على حسن تربيتها لأطفالها ونظافتهم والعناية بهم، وحسن التفاهم والادراك لحقوقها وواجباتها الزوجية أو الأسرية بشكل عام.

وهكذا نجد أن هناك تقديرا اجتماعيا موجب لتعليم المرأة مثلما نجد هناك تفضيلا اجتماعيا لحصول النساء على التعليم النظرى الذى يوفر فرصة عمل مناسبة للطبيعة البيولوجية للمرأة ولمسئولياتها الاجتماعية تجاه الزوج والأطفال. وما إن جاء عصر الانفتاح الاقتصادى منذ عام ١٩٧٤ حتى ظهرت بعض الاتجاهات الاجتماعية التى تعظم العمل الفنى على العمل النظرى نتيجة لارتفاع العائد المادى نظرا لهجرة العمالة الماهرة وشبه الماهرة الى الدول العربية البترولية واتاحة الفرص أمام القطاع الخاص للتوسع فى النشاط الاقتصادى وتحريره من قوانين الأجور والمرتبات الحكومية. وتبعا لهذه التحولات فقد تأثر اقبال الفتاة المصرية على التعليم النظرى الى حد ما حيث نجد اتجاها نحو زيادة التحاق الفتاة بالتعليم الفنى المتوسط بصرف النظر عما إذا كانت سوف تحصل على عمل يتناسب مع تخصصها أم لا. وبذلك نجد كثيرا من الفتيات اللاتى اتجهن الى الأعمال التجارية المربحة رغم حصولهن على مؤهلات فى الهندسة مثلا أو فى العلوم أو فى الطب.. الخ.

وتشير الأرقام الواردة فى جدول رقم (٥) الى توزيع النساء وفقا لحالة التعليم خلال فترة الستينات وفترة السبعينات (عصر الانفتاح الاقتصادى) ثم تقديرات عام ١٩٨٥ التى اجراها مركز الأبحاث والدراسات السكانية بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء.

جدول رقم (٥)

توزيع المرأة وفقا للحالة التعليمية (نسب مئوية)

الحالة التعليمية / السنة	أمية	تقرأ وتكتب	تعليم متوسط	تعليم جامعى
تعداد ١٩٦٠	٨٤,٣	١٣,٢	٢,٣	,٢
تعداد ١٩٦٦	٧٨,٩	١٧,٣	٣,٤	,٣
تعداد ١٩٧٦	٧٠,٩	٢٤,٢	٣,٩	١,-
تقدير ١٩٨٥	٥٦,٤	٣١,٢	١١,-	١,٤

المصدر :ـالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الأحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٦٥ والكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٢ ـ والكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ ـ وتقرير أبعاد قوة العمل فى مصر الصادر فى يناير ١٩٧٥.

يتضح من جدول رقم (٥)اتجاه نسبة الأمية بين نساء مصر الى الانخفاض من ٣ , ٨٤٪ عام ١٩٦٠ الى نحو ٧١٪ عام ١٩٧٦ وتقدر بنحو ٤ , ٥٦٪ عام ١٩٨٥ . ورغم هذا الاتجاه التنازلى الا أن النسبة ما تزال مرتفعة بالمقارنة بما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة وبالنظر الى مرور ما يزيد على ربع قرن من الزمان على تقرير مجانية التعليم فى مصر. ولا يخفى تضاؤل نسب الحاصلات على تعليم متوسط وعلى تعليم جامعى الى اجمالى عدد نساء مصر رغم الاتجاه التصاعدى لتلك النسب منذ عام ١٩٧٦ . واذا ما حاولنا الربط بين تلك النسب من ناحية ونسبة اللائى يقرأن ويكتبن من ناحية أخرى فأننا نستطيع القول بأن ارتفاع النسبة الأخيرة عن النسب الأولى يعكس ارتفاع نسبة التسرب أو عدم تكملة التعليم بمختلف مراحله حتى النهاية. وربما يرجع ذلك غالبا لأسباب اقتصادية تتمثل فى ارتفاع عائد الفرصة البديلة للاستمرار فى التعليم من ناحية ولأسباب اجتماعية فى بعض الحالات مثل الزواج المبكر من ناحية أخرى. وللتعرف على توزيع المرأة فى مصر على نوعية التعليم بصفة عامة نورد فيما يلى الجدول رقم (٦) :

جدول رقم (٦)
توزيع المرأة وفقا لنوع التعليم (نسب مئوية)

السنة / السنة	٧٤/٧٣	٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
ثانوى فنى	٤٩,٧	٥٠,٧	٥٠,٩	٥٠,٩	٥١,٤	٥٣,١	٥٥,١	٥٧,٤	٥٨,٩	٥٩,٩
ثانوى نظرى	٥٠,٣	٤٩,٣	٤٩,١	٤٩,١	٤٨,٦	٤٦,٩	٤٤,٩	٤٢,٦	٤١,١	٤٠,١
جامعى فنى	٣٠,١	٢٩,١	٣١,٢	٣٠,٦	٣٠,٧	٣٠,٤	٢٨,٩	٢٧,٥	٢٣,٨	٢١,٨
جامعى نظرى	٦٩,٩	٧٠,٩	٦٨,٨	٦٩,٤	٦٩,٣	٦٩,٦	٧١,١	٧٢,٥	٧٦,٢	٧٨,٢

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء ـ الكتاب الأحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٧٩ الكتاب الأحصائى السنوى ١٩٥٢ ـ ١٩٨٣ .

يوضح جدول رقم (٦) ما يلى :

أ ـ وجود اتجاه زيادة مضطردة فى اقبال الفتاة المصرية على التعليم الثانوى الفنى منذ عام ٧٤/٧٥ (بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى) حيث بلغت نسبة من التحق بالتعليم الثانوى الفنى منهن نحو ٦٠٪ عام ٨٣/٨٢ مقابل ٧ , ٤٩٪ فقط عام ٧٤/٧٣ ومع ذلك تجد الاشارة الى أن التعليم الثانوى الفنى بالنسبة للفتاة يختلف فى المضمون أو المحتوى عنه بالنسبة للفتى. حيث يشمل التعليم الفنى فى حالة الفتى الثانوى الزراعى والثانوى الصناعى التى لا يوجد مثلها فى حالة الفتاة التى يزداد اقبالها على الالتحاق بالمدارس الثانوية التجارية التى تعتبر مناهج الدراسة وأسلوبها

أقرب الى الدراسات النظرية منها الى الدراسات الفنية. ويعزى زيادة اقدام الفتاة على دراسة هذا النوع من الدراسة الى سهولة الحصول على عمل كتابى أو أعمال السكرتارية والاختزال وغيرها فى العديد من مشروعات القطاع الخاص التجارية التى يتزايد أعدادها منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وما يصاحبها من زيادة دور مشاركة القطاع الخاص فى التنمية الاقتصادية.

ب ـ تنخفض نسبة الفتيات اللائى يفضلن التعليم الفنى على التعليم النظرى الى اجمالى الطالبات فى المرحلة الجامعية حيث تراوحت تلك النسبة بين ٢١,٨٪ عام ٨٣/٨٢، و٣١,٢٪ عام ١٩٧٦/٧٥. ورغم الثبات النسبى لتلك النسبة خلال الفترة ٧٤/٧٣ الى ٧٩/٧٨ فقد اتجهت الى الانخفاض بشكل ملحوظ منذ عام ٧٩/ ٨٠. ويؤكد ذلك ما سبق أن ذكرناه من تأثر اختيار الفتاة لنوع التعليم بزيادة أهمية التقدير الاجتماعى للعمل الفنى والمهنى التى تعطى عائد مادى أكثر ارتفاعا خلال حقبة السبعينات. أما الفترة التى تبدأ بحلول عام ٧٩/ ٨٠ حتى الآن فقد شهدت ـ ولا تزال ـ رواجا تجاريا ومضاربات مختلفة مصحوبة بأرباح ودخول تفوق كثيرا ما يوفره العمل الفنى. يضاف الى ما سبق سبب هام يؤثر على تفضيل الفتاة للتعليم النظرى وهو امكانية الجمع بين التعليم النظرى ومسئوليات المنزل أو الأسرة فى حالة الزواج من ناحية، وامكانية الجمع بسهولة بين التعليم النظرى والعمل بشهادة دراسية متوسطة فى أية جهة عمل. وذلك بعكس التعليم الفنى الذى يتطلب التفرغ والمواظبة على حضور المعامل والبحث الميدانى.. الخ

ثالثا ـ المرأة والنشاط الاقتصادى فى مصر :تناولنا فى الصفحات السابقة الاشارة الى معالم النظرة الاجتماعية لعمل المرأة فى مصر وأبعادها المختلفة. كما تعرفنا على نظرة المجتمع الى تعليم الفتاة بصفة عامة والى نوعية التعليم التى تقبل المرأة المصرية على الالتحاق به باعتباره مرتبطا بنوعية المهن أو الأنشطة الاقتصادية التى تقبل المرأة على العمل فيها بالمؤسسات المصرية المختلفة. وفيما يلى نتعرف على مدى مساهمة المرأة المصرية فى قوة العمل فى مصر، وعلى توزيع المعروض من الأيدى العاملة النسائية وفقا لنوع المهنة، ثم نتعرف على توزيع تلك الأيدى العاملة على أقسام النشاط الاقتصادى المختلفة.

أ ـ **مساهمة المرأة فى قوة العمل** :تشير بيانات ودراسات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المصرى الى أن معدل النشاط الاقتصادى للإناث (١٥ سنة فأكثر) قد ارتفع من ٦٪ عام ١٩٦٦ الى ٧,٣٪ عام ١٩٧٦. والمتوقع أن تكون النسبة نحو ٨,١٪ عام ١٩٨٥. ويرجع الارتفاع المضطرد فى هذه النسبة الى زيادة إقبال الفتاة المصرية على التعليم والى أسباب مادية متمثلة فى ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة

وما يترتب عليها من حث الإناث على العمل للحصول على دخل أضافى للأسرة أو للوفاء باحتياجاتهم المختلفة. ورغم ذلك فان نسبة مساهمة المرأة فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى لا تزال ضئيلة بالنظر الى نسبة المشاركة للمرأة فى ميادين العمل على مستوى العالم والتى تبلغ نحو ٣٥٪.

أما أثر الحالة الزواجية على مشاركة المرأة فى ميادين العمل فتشير دراسات جهاز الاحصاء فى مصر الى أن معدل نشاط المرأة يتأثر الى حد كبير بالحالة الزواجية حيث يرتفع معدل نشاط من لم يسبق لهن الزواج والمطلقات عن معدل نشاط المتزوجات والأرامل. اذ يبلغ معدل نشاط الإناث اللاتى فى سن الزواج (١٦ سنة فأكثر) ممن لم يسبق لهن الزواج نحو ١٤,٧٪ فقط بالنسبة للمتزوجات و١٤,٤٪ بالنسبة للمطلقات، ٦,٥٪ بالنسبة للأرامل (الجهاز المركزي، ١٩٧٥: ٢٢).

ب - **أنواع المهن التى تفضلها المرأة المصرية** : يشتمل جدول رقم (٧) التالى على توزيع القوة العاملة من النساء فى مصر وفقا لنوع المهنة طبقا لما سجله التعداد العام للسكان عام ١٩٧٦.

جدول رقم (٧)
توزيع المرأة العاملة وفقا لنوع المهنة (نسب مئوية)

المهنة / البيان	اصحاب مهن فنية وعلمية	اداريون	كتبة	بائعون	عاملون فى الخدمات	عاملون فى الزراعة والصيد	عمال انتاج وفى تشغيل وسائل النقل	غير مبين
النسبة ٪	٢٥,٨	١,٧	١٩,٣	٤,٧	٩,٢	١١,٥	٨,٣	١٩,٥

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى ١٩٥٢ - ١٩٨٣.

يشير جدول رقم (٧) الى انخفاض نسبة النساء العاملات فى مجالات الانتاج وتشغيل وسائل النقل والخدمات والزراعة والصيد والمهن الادارية. بينما نجد أن نحو ٢٥,٨٪ من النساء العاملات يعملن كأصحاب مهن فنية وعلمية وما يتفق معها وهى غالبا مهن لا تسهم بطريقة مباشرة فى عملية الانتاج السلعى مثل الدراسات والبحوث المكتبية والمعملية والتخطيط والطب والتمريض... الخ، ويلاحظ أن هذه النسبة تعتبر أكثر ارتفاعا عنها فى حالة الرجال الذين تبلغ نسبتهم ٦,١٪ فقط من اجمالى القوة العاملة من الرجال وفى ذات العام والتعداد. وذلك بعكس من يعملون فى الانتاج والتشغيل الفنى

لوسائل النقل . . الخ حيث تبلغ النسبة فى حالة القوة العاملة من الرجال نحو ٤ , ٢٢٪ من الاجمالى فى نفس العام . وكذلك فى حالة الرجال العاملين بالزراعة والصيد . اذ تبلغ نسبتهم ٢ , ٤٤٪ من الاجمالى أيضا فى نفس العام . بينما لم تتعد هذه النسبة فى حالة النساء نحو ٥ , ١١٪ كما هو موضح بالجدول رقم (٧) المشار اليه . وهكذا نستطيع ادراك مدى تناسب عمل المرأة فى مصر مع نوعية ما تحصله من تعليم ، ومع ما يعتبر مناسبا للطبيعة الجسمانية والبيولوجية للمرأة بشكل عام .

جـ - **المرأة ومجالات النشاط الاقتصادى** : تجدر الاشارة الى أن ما يقرب من ٤ , ٨١٪ من النساء العاملات فى مصر يعملن بأجر نقدى لدى الغير بينما تبلغ نسبة من يعملن لحسابهن ولا يستخدمن أحدا من العمال نحو ٢ , ٧٪ من الأجمالى ، ونحو ـ , ٢٪ يعملن لحسابهن ويستخدمن آخرين وفقا لبيانات تعداد عام ١٩٧٦ . واذا رجعنا الى بيانات تعداد عام ١٩٦٦ نجد أن ٧ , ٥٨٪ من النساء العاملات يعملن بأجر نقدى وأن ٨ , ٩٪ منهن يعملن لحسابهن ولا يستخدمن أحدا وأن ٢ , ٣٪ يعملن لحسابهن ويستخدمن آخرين . ويعنى ذلك أن هناك اتجاها متزايدا نحو تبعية النساء فى أعمالهن للغير وعدم استقلالهن بالأعمال . وربما يرجع ذلك الى صعوبة أعمال الادارة والتنظيم والمخاطرة لدى المرأة فى ظروف تجارة وأعمال يكاد يحتكرها الرجال . ويوضح جدول رقم (٨) توزيع القوة العاملة من النساء على مختلف أوجه النشاط الاقتصادى فى مصر وفقا لبيانات تعداد ١٩٧٦ .

جدول رقم (٨)

توزيع العمالة من النساء على أوجه النشاط الاقتصادى (نسب مئوية)

النشاط / البيان	الزراعة والصيد	استغلال المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والغاز والمياه	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	التموين والتأمينات وخدمات الأعمال	خدمات عامة واجتماعية وشخصية	غير كامل التوصيف
النسبة ٪	٢٢,٢	,٢	١٢,٨	,٦	١,-	٧,-	٢,٣	٢,٤	٤٧,-	٤,٥

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، ١٩٥٢ - ١٩٨٣ .

نستنتج من جدول رقم (٨) أن الغالبية العظمى من النساء العاملات فى مصر يفضلن العمل فى مجالات الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية والشخصية بينما يقل اقبالهن أو يكاد ينعدم فى مجالات استغلال المناجم والمحاجر والكهرباء والغاز والمياه . كما يقل أيضا فى مجالات التشييد والبناء والنقل والمواصلات والتخزين والتموين والتأمينات وخدمات الأعمال والصناعات

التمويلية والتجارة والمطاعم والفنادق. ويلاحظ أن ارتفاع نسبة عمالة النساء فى مجالات الزراعة والصيد الى ٢٢,٢٪ يرجع الى ارتفاع معدل النشاط الاقتصادى فى الريف المصرى بالنسبة للعاملين فى الزراعة بصفة عامة وقيام الفتيات والنساء غير المتعلمات بالعمل فى الحقول بأجر أو بدون أجر لمساعدة الزوج أو الأسرة. . . الخ. وهكذا تؤكد المؤشرات الرقمية الموضحة بجدول رقم (٨) حقيقة وجود ارتباط قوى بين تعليم المرأة ونوع النشاط الاقتصادى الذى تمارسه والذى غالبا ما يتفق مع ظروفها الطبيعية والاجتماعية فى اطار مجموعة القيم الأجتماعية التى تحكم تعليم الفتاة وعمل المرأة بصفة عامة.

ورغم أنه لا توجد بيانات تفصيلية عن توزيع الأيدى العاملة من النساء فى مصر على مختلف أنواع المهن وعلى مختلف أوجه النشاط الاقصادي خلال الفترة المنصرمة من حقبة الثمانينات الا أنه يمكن التكهن بعدم حدوث تغيرات ذات أهمية فى الأوزان النسبية لتوزيع المرأة العاملة وفقا لنوع المهنة أو لنوع النشاط الاقتصادى. اذ أنه لم تحدث تحولات اجتماعية جذرية تؤثر على النتائج التى أمكن لنا استخلاصها من بيانات تعداد ١٩٧٦. ونستطيع أن نقرر فى ختام هذه الدراسة أن نظرة المجتمع المصرى الى أهمية التعليم والى عمل المرأة تؤثر الى حد كبير على مختلف أنواع المهن وأنواع النشاط الأقتصادي وهو ما يفرض قيدا على سوق العمل فى مصر من حيث فرض نوعيات معينة من المهن ومن التخصصات التى قد لا يناظرها طلب مساو من جانب أصحاب الأعمال الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى آثار سلبية معوقة لادارة المؤسسات بنجاح أو الى بطالة مقنعة فى حالة التزام الدولة بتعيين الخريجين وهو ما يترتب عليه أيضا فرض بعض القيود ووضع العراقيل فى سبيل التشغيل الاقتصادى والادارة العلمية للمؤسسات.

ولعل هذه النتائج تدعونا الى توجيه الدعوة الى علماء الاجتماع لبذل الجهود وعمل البحوث والدراسات العلمية التى يمكن أن تبين كيفية التأثير على القيم الأجتماعية الثقافية فى الاتجاه الايجابى المرغوب فيه لنجاح تشغيل وادارة المؤسسات فى مصر وفى الدول العربية بصفة عامة والتى تشترك فى وجود مجموعة قيم اجتماعية ثقافية متقاربة تمتد جذورها فى أعماق الفكر والتاريخ والعقيدة والوجدان العربى.

المصادر العربية

البرعي، أ.
١٩٨٢ «قانون العمل وقضية التنمية الاقتصادية في مصر» مجلة مصر المعاصرة (ابريل): ٢٥١ ـ ٢٥٥.

شكرى، ع.
١٩٧٣ «مشكلات أساسية حول الأسرة النووية والتصنيع». المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ مؤتمر علم الاجتماع والتنمية في مصر ـ القاهرة: ٢٥٦ ـ ٢٦١.

الجهاز المركزي للتعبئه العامه والاحصاء
١٩٨٤ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٢/١٩٨٣) يونيو. القاهرة.

١٩٨٠ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٢/١٩٨٣) يونيو. القاهرة.

١٩٧٣ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٢/١٩٨٣) يونيو. القاهرة.

١٩٦٦ الكتاب الاحصائي السنوي، (١٩٨٢/١٩٨٣) يونيو. القاهرة.

وزارة التخطيط
سنوات مختلفة تقارير متابعة الخطة. القاهرة.

المصادر الأجنبية

Corcoran, M.E. & Courant, P.N.
1985 "Sex Role Socialization and Labor Market Outcomes." The American Economic Review (May): 265-278

Habte, A .
1982 "Education and National Development" Finance & Development (June): 20-23

Megdal, S.B. & Ransom, M.R.
1985 "Longitudinal Changes in Salary at a Large Public University." The American Economic Review (May): 271-274.

Nasr, Z
1979 "Islam and the Subordination of Women" L' Egypt Contemporaine (Oct): 315-340

Psacharopoulos, G.
1982 "Education as an Investment." Finance & Development (September): 39-42.

Reimers, C.
1985 "Cultural Differences In Labor Force Participation Among Married Women." The American Economic Review (May): 251-255.

Steinberg, S.
1981 "The Ethic Myth: Race, Ethnicity, and Class in America. Boston: Beacon Press.

The Effect of Society's Values on the Education and Employment of Women

Hamdy Abdelazim Abdellatif

This study examines the effect of the outlook of Egyptian society toward women's education and the participation of women in different economic activities. Three factors constitute this outlook: the religious aspect, which encourages women's education but discourages women to work without need or necessity; the financial aspect, which supports women working if in need and, most importantly, the social aspect, which has inhibited women from participating in higher administrative positions.

The results show that most Egyptian girls prefer theoretical education, and though the illiteracy rate is declining rapidly, their participation in the work force remains low. Unmarried women are more likely to work than married women, and most women prefer work in the public services or work connected with social and personal activities. The study urges sociologists to find the means of positively affecting social and cultural values in order to encourage the education of women and their participation in the work force in Egypt and other Arab countries.